

## قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٥

بإنشاء محكمة استئناف بمدينة الإسكندرية ومحكمتين ابتدائيتين بدمهور والفيوم

### نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

شادة ١ - تنشأ محكمة استئناف في مدينة الإسكندرية وتشمل دائرة اختصاصها محاكم الإسكندرية ودمهور وطنطا الابتدائية .

شادة ٢ - تنشأ محكمتان ابتدائيتان أحدهما بمدينة دمهور والأخرى بمدينة الفيوم . وتشمل دائرة اختصاص محكمة دمهور الابتدائية مديرية البحيرة التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة الإسكندرية الابتدائية عدا مركزى رشيد وكفر الدوار كما تشمل مركزى دسوق وفوه اللذين يفصلان من اختصاص محكمة طنطا الابتدائية .

لوتشمل دائرة اختصاص محكمة الفيوم الابتدائية مديرية الفيوم التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة بنى سويف الابتدائية .

شادة ٣ - لجميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمة استئناف مصر وأمام محاكم الإسكندرية وطنطا وبنى سويف الابتدائية والتي أصبحت بمقتضى المادتين السابقتين من اختصاص محكمة استئناف الإسكندرية ومحكمتي دمهور والفيوم الابتدائيتين ، تحال بأوامر تصدرها المحكمة من تلقاء نفسها الى المحكمة المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك لجلسات محددة وبالحالة التي هي عليها وبدون مصاريف ، وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن اليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية ، ولايسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها الآن تلك القضايا .

شادة ٤ - يُعدل جدول مراتب رجال القضاء والنيابة المنصوص عليه في المادتين ٨ و ٨٢ من قانون استقلال القضاء والملحق بالقانون المذكور كالاتى :

( أ ) تستبدل عبارة ( رئيسا محكمة استئناف الإسكندرية الأهلية ومحكمة استئناف أسيوط الأهلية ) بعبارة ( رئيس محكمة استئناف أسيوط الأهلية ) .

( ب ) تستبدل عبارة ( وكيل محكمتي الاستئناف بالإسكندرية وأسيوط ) بعبارة ( وكيل محكمة الاستئناف بأسيوط ) .

شادة ٥ - نُهل وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من أول أغسطس سنة ١٩٤٥

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر رأس العين في ١٣ رمضان سنة ١٣٦٤ ( ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٥ )

فاروق

بجامر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

لهجود ههمى القراشى

وزير العدل

لهافظ لرمضان

## قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ الخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطنا

### نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

شادة ١ - يُوقف بالنسبة لسنة ١٩٤٤ و ١٩٤٥ الزراعية حكم المادتين ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في سنة ١٩٤١ و ١٩٤٢ الزراعية والذي قرر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٤ استمرار العمل بأحكامه في سنة ١٩٤٤ و ١٩٤٥ الزراعية .

شادة ٢ - يُعدل المادة ١٢ من القانون مالف الذكر على الوجه الآتى :

كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة من ١٥ جنيا الى ٢٥ جنيا عن كل فدان أو كسور الفدان أو باحدى هاتين العقوبتين .

وبالنسبة للمخالفات الخاصة لسنة ١٩٤٤ و ١٩٤٥ أن تكون عقوبة الحبس أسبوعين فقط .

شادة ٣ - نُهل وزراء الزراعة والداخلية والمالية والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر رأس العين في ١٣ رمضان سنة ١٣٦٤ ( ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٥ )

فاروق

بجامر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

لهجود ههمى القراشى

وزير الداخلية

لهجود ههمى القراشى

وزير المالية

لهكرم ههيد

وزير الزراعة

لهجد الفغار

وزير العدل

لهافظ لرمضان